استمرار قمع الحكومة الأردنية للمعلمين ونقابتهم

حتى كتابة هذا التقرير، لا يزال أكثر من 280 معلماً في السجون الأردنية، بمن فيهم أعضاء مجلس نقابة ونشطاء نقابة المعلمين والعديد من مناصريها، حيث تواترت أنباء عن تدهور الحالة الصحية لخمسة منهم، وذلك إثر استمرارهم في الإضراب عن الطعام منذ اعتقالهم منذ ما يقارب 25 يوما، رفضًا لإجراءات الحكومة ضد نقابة المعلمين الأردنيين.

مقدمة لتقريب المشهد

تأسست نقابة المعلمين الأردنيين في الأردن في أيلول/ سبتمبر عام 2011، وينتسب إليها نحو 100 ألف معلم، بدأت الأزمة في أيلول/ سبتمبر عام 2019، عندما نفذ المعلمون وقفة احتجاجية كبيرة في العاصمة عمّان للمطالبة بعلاوة مادية، وقامت قوات الأمن بفضّه واعتقال عشرات المحتجين من المعلمين، على إثر ذلك، نفذّ المعلمون إضرابًا عن العمل لمدّة شهرٍ كامل، طالبوا فيه الحكومة الاعتذار عن الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية بحقهم أثناء الوقفة الاحتجاجية، وتنفيذ الاتفاق المتعلق بالعلاوة المالية على الراتب الأساسي بنسبة 50%، والذي أبرمته الحكومة مع النقابة عام 2014.

في تشرين أول/ أكتوبر عام 2019 توقف اضراب بعد استجابت الحكومة لمطالب المعلمين، من خلال توقيع اتفاقية لإضراب المعلمين ومنحتهم علاوة مادية وفقًا لنظام الراتب ورتبة المعلم.

عودة الأزمة

نتيجةً لتداعيات أزمة فيروس "كورونا المستجد" قررت الحكومة في منتصف نيسان الماضي وقف الزيادة المقررة لموظفي الجهاز الحكومي، ووقف المكافآت وعلاوة العمل الإضافي لجميع الموظفين المشمولين ببلاغات العطلة الرسمية أثناء فترة العمل بقانون الدفاع، بما يشمل علاوات المعلمين المقرّرة عقب الإضراب.

بعد انتهاء الحظر الكليّ واستئناف العمل في المحاكم، رفع عدد من المعلمين دعوى ضد الحكومة للطعن في قرارها المتعلق باقتطاع العلاوة، ورافقت الدعوة إعلان النقابة لخطتها التصعيدية لاستعادة العلاوة والمطالبة بتنفيذ بقية بنود اتفاقية أكتوبر.

في صباح يوم السبت الموافق 25 تمّوز، أغلقت السُلطات الأردنية المقر الرئيسي لنقابة المعلمين الأردنيين في العاصمة عمان وفروع النقابة في محافظات المملكة واعتقلت السلطات أعضاء مجلس النقابة، بمن فيهم ناصر النواصرة نائب نقيب المعلمين/ اذ أن رئيس النقابة توفي في حادث سير منتف العام الماضي 2019.

وترافق قرار الإغلاق والاعتقال مع أوامر النيابة العامّة الصادرة عن النائب العام لعمّان بكف يد أعضاء مجلس نقابة المعلمين وأعضاء الهيئة المركزية وهيئات الفروع وإداراتها، ووقف النقابة عن العمل وإغلاق مقراتها لمدة سنتين، وتشكيل لجنة بديلة تقوم بتسيير شؤون النقابة، إضافة إلى قرار منع النشر والتعليق في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على القضايا الجزائية التحقيقية بحق مجلس النقابة.

ردود الشارع الأردني

ألقت هذه القرارات والإجراءات الحكومية المفاجئة ضد نقابة المعلمين ظلالها على المجتمع الأردني، ولاقت استهجانًا عامًا من كافّة أطياف الشعب، باعتبارها إجراءات "مجحفة" بحق أكبر نقابة أردنية، وتعدّي على شرعيتها وهيئتها المنتخبة.

ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي، فور إعلان إغلاق النقابة واعتقال مجلسها، مستنكرةً قرارات الحكومة، ليتصدّر في ساعات قليلة وسم #مع_المعلم على تويتر، ليعكس رفضًا شعبيًا واسعًا، وتنادى المعلمون الى تنفيذ سلسلة اعتصامات في غالبية محافظات المملكة، جميعها تم قمعه من قبل الأجهزة الأمنية، الأمر الذي قلل عدد المشاركين فيها بشكل متتالي، ورغم ذلك فإن العديد من الاعتصامات والاحتجاجات ما زالت مستمرة حتى يوم اعداد هذه التقرير.

اعتصام الأربعاء الكبير

في 29 تمّوز/ يوليو، دعا المعلمون لاعتصام يوحّد صفوفهم على الدوّار الرابع، المقابل لمقر الحكومة الأردنية، خَلُص إلى اعتصامات متفرقة على الدّوار الثالث، والرابع، والخامس، جرّاء قيام الأجهزة الأمنية بمنع الوصول للرابع وتوقيف نحو 718 شخصاً في ذلك اليوم، من معلمين ومعلمات، ونشطاء، والمتضامنين معهم، أفرجت الأجهزة عن معظمهم بعد انتهاء الفعالية.

جراء قرار النائب العام بمنع النشر وضغوط الأجهزة الأمنية على مختلف وسائل الاعلام الأردنية، امتنعت وسائل الاعلام بشكل كامل عن تغطية الاعتصام والأحداث المرافقة له، وقامت الأجهزة الأمنية بالاعتداء على بعض المصورين الذين نجحوا بالوصول إلى بعض التجمعات، إضافة إلى حظر خاصّية البث المباشر على الفيسبوك، حيث أشارت منظمة (NetBlocks)، إلى أنّها أجرت اختبارات على شبكة الإنترنت في الأردن، وقد تبين لها أن عددًا من مزودي خدمة الإنترنت في الأردن قد حظروا سيرفرات البث المباشر الخاصة بفيسبوك، أكثر من خمسة مرات خلال أسبوعين.

تبع يوم الأربعاء احتجاجات يومية للمعلمين والمعلمات والمتضامنين معهم، واستمرت إلى غاية كتابة هذا التقرير، توزعت في كافّة محافظات المملكة، للتأكيد على مطالبهم في رفض إغلاق النقابة وفروعها، والمساس بخيارهم الانتخابي، إضافة إلى رفض الاعتراف باللجنة الحكومية التي تم تشكيلها لتسيير شؤون النقابة، والمطالبة بالإفراج الفوري عن كافة أعضاء مجلس النقابة وجميع المعلمين المعتقلين، ووقف الحملات الإعلامية ضدهم.

في الرابع من آب/اغسطس، فضّت الأجهزة الأمنية العديد من التظاهرات التي خرجت من مختلف محافظات المملكة واعتقلت العديد من المشاركين فيها، أفرجت عن بعضهم لاحقًا، وأبقت على آخرين، مع فرض كفالات لخروج بعض المعلمين الموقوفين تتعدى الـ 50 ألف دينار أردني (70) الف دولار. وتم تفريق العديد من الاحتجاجات في محافظة جرش، أدت لحدوث اصابات بين المحتجين، وشهدت وقفة محافظة الكرك في الرابع من آب/اغسطس مشادات بين المتظاهرين ورجال الأمن، وتواجد أمني كثيف في محافظة الزرقاء قبل بدء الوقفة الاحتجاجية يحول دون تنفيذها.

كذلك قامت الحكومة بإحالة 150 معلمًا ومعلمة للاستيداع والتقاعد، رغم عدم استكمال خدماتهم الفعلية مدة التقاعد، وذلك، عملًا بأحكام نظام الخدمة المدنية وقانون التقاعد المدني لسنة 1959، الذي يحدد الخدمة المقبولة للتقاعد بـ25 سنة للرجال

و20 سنة للنساء، وتظهر الكتب الصادرة عن وزير التربية والتعليم إحالة من لم يكمل خدمة 25 عامًا إلى الاستيداع لحين إكمال المدة المقررة من الخدمة.

ردود الفعل محلية ودولية

لاقت احتجاجات المعلمين اهتمامًا واسعًا تعدى الشارع الأردني والمحلي، فأصدرت منظمات وجمعيات واتحادات دولية بيانات استنكرت فيها الإجراءات الحكومة ضد النقابة، وطالبت بالإفراج الفوري عن المعلمين المعتقلين.

حيث بادرت منظمة "Human Rights Watch" بإصدار بيانًها عقب اعتصام يوم الأربعاء الكبير، قالت فيه "أن على السلطات الأردنية الرجوع عن الإغلاق، وإطلاق سراح المعتقلين إذا لم يكن هناك أساس قانوني لدعم الاعتقالات. على السلطات أن توقف أساليب الترهيب والحظر الشامل الذي يمنع الناس من المشاركة في الاحتجاجات، والإضرابات، وممارسة حقهم في حرية تكوين الجمعيات."

وكانت "مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" عبّرت في بيان لها عن "قلقها البالغ" إزاء قيام الحكومة الأردنية إغلاق نقابة المعلمين واعتقال أعضاء مجلسها واستخدام قوة "غير ضرورية أو مفرطة" ضد مئات المتظاهرين، وطالبت بالإفراج عن الموقوفين من قيادات النقابة والمعلمين.

وأصدرت مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الأردني بيانًا قالت فيه إن هناك حالة غير مسبوقة من التأزيم والتعدي على أحكام الدستور والقانون، ومراجعة كافة الإجراءات القانونية المخالفة التي رافقت ملف إغلاق النقابة ومنع تكرارها، وضمان حق التنظيم النقابي.